دراسة اقتصادية لدور المصرف الزراعي والريفي في تمويل الإنفاق التنموي الزراعي في ليبيا

عبدالكريم السيد عبدالقوى، جابر احمد بسيونى شحاته، حسن يوسف عميش، عبدالحميد طاهر سليمان بوسلوم

قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار – ليبيا.

مستخلص

تنحصر مشكلة البحث فى إنخفاض مدى مساهمة الموراد الزراعية المتاحة بصفة عامة والموارد الرأسمالية بصفة خاصة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية الزراعية فى ظل إنخفاض نسبة الإنفاق الإستثماري الزراعى من الإنفاق الإستثماري الكلي، حيث إنخفض من حوالى ١٩% خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٥) إلى حوالى ١١.٢% خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٩) مما أثر سلباً على أداء القطاع الزراعى، ومن ثم إنخفاض معدلات التنمية الزراعية فى ليبيا.

ويهدف البحث بصفة عامة إلي إبراز أهمية دور كل من المصرف الزراعي والمصرف الريفي الليبي في تمويل برامج التنمية الإقتصادية الزراعية والإجتماعية حتي يمكن الإرتقاء بمستوي معيشة العاملين بالقطاع الزراعي.

تبين من دراسة تطور قيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل إنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايد معنوياً إحصائياً بمقدار تزايد سنوى بلغ حوالى ٥٦٨.١ مليون دينار تمثل حوالى ١٠.٣% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٥٥٠٨ مليون دينار خلال فترة سياسة الخطط التنموية الاقتصادية (١٩٧٣-١٩٨٥). كما أخذت تلك القروض اتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بمقدار تناقص سنوى بلغ حوالى ٨٢٢.٥ مليون دينار بنسبة متناقصة بلغت قرابة ٩.٣% من المتوسط السنوى الاجمالى من القروض الزراعية قصيرة الأجل البالغ حوالى ٨٨٧٩ مليون دينار خلال الفترة الثانية (١٩٨٦–٢٠٠٩).

كما تبين من دراسة تطور قيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل أن هناك زيادة مستمرة معنوية إحصائيا لتلك القروض خلال فترتى الدراسة (١٩٧٣ – ١٩٨٥)، (١٩٨٦ – ٢٠٠٩) حيث زادت من حوالى ٣٩٣.٩ مليون دينار سنوياً تمثل قرابة ١٠.٤٠% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٣٨٠٢ مليون دينار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٤١٣.٤ مليون دينار سنوياً تمثل حوالى ١٧.٤% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٨٠٩٧ مليون دينار خلال الفترة الثانية.

كما تبين من دراسة تطور قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل أن تلك القروض أخذت اتجاهاً متناقصاً بمقدار تناقص سنوى بلغ حوالى ١٩٥.٩ مليون دينار بنسبة تناقص بلغت قرابة ١١% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ١٧٦٩ مليون دينار خلال الفترة الأولى (١٩٧٣ – ١٩٨٥) إلا أن تلك القروض الزراعية طويلة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بمقدار تزايد سنوى بلغ حوالى ١٣٠٣.٩ مليون دينار تمثل قرابة ١٦.٥٧% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٧٨٦٥ مليون دينار خلال الفترة الثانية.

وتبين من استعراض قيم القروض الريفية الممنوحة من المصرف الريفى فى المجال الزراعى بلغت حوالى ٤.٠٥ مليون دينار ليبى خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ وبلغ متوسط القروض الممنوحة من المصرف الريفى فى المجال الحيوانى قرابة ٢٢.٨ مليون دينار ليبى خلال نفس الفترة السابقة، بينما بلغ متوسط قيمة قروض المجال البحرى حوالى ٧٦٥ ألف دينار ليبى، فى حين بلغ متوسط قيمة القروض فى المجال الصناعى حوالى ٥.٦ مليون دينار ليبى خلال الفترة السابقة، وحوالى ١١.٩ مليون دينار ليبى، قرابة ٣٣.٤ مليون دينار ليبى فى المجال الحرفى والخدمى خلال الفترة السابقة على الترتيب.

وفي ضوء ما أوضحه البحث من نتائج فإنه يوصي بالآتي:-

- العمل علي زيادة مقدار الإستثمارات الزراعية الموجهة لقطاع الزراعة حتي يتمكن من تحقيق أعلي كفاءة ممكنة من إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لديه.
- ضرورة تشجيع الإستثمار في المشروعات الزراعية لكي تقوم بدورها الرائد في التنمية الزراعية.

- ضرورة توفير القروض الزراعية بشروط ميسرة لما لها من دور فعال في التنمية الزراعية.

مقدمة: يعتبر رأس المال من أهم عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، إذ أن حجم الإنتاج يتوقف على مدى توافر هذا العنصر، وعلى ذلك فإن الدول المتقدمة الغنية بمواردها الرأسمالية هي الدول التي تتمتع بكبر حجم الإنتاج فيها وبارتفاع معدل إنتاجية الأفراد ، مما ينعكس على إرتفاع مستوى المعيشة فيها، ويعرف رأس المال بأنه عبارة عن المال الناتج من عملية إنتاج سابقة ، ويستخدم في إيجاد سلع وخدمات إنتاجية جديدة ، ويشمل هذا التعريف الآلات والمباني، وكذلك المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة ومواد الوقود ، وكذلك المخزون من السلع. وتسهم الموارد الرأسمالية في زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات استغلال الطاقات القائمة، وبتحسين تكنولوجيا الإنتاج، ويؤدي التقدم التقنى إلى زيادة إنتاجية الموارد بما في ذلك رأس المال نفسه مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج دون الحاجة إلى زياة الموارد الاقتصادية المستخدمه.

ويتميز الاقتصاد الليبي مقارنة مع اقتصاديات الدول النامية بعدم وجود مشكلة الندرة للإمكانيات التمويلية، حيث قامت الدولة باستخدام إيرادات النفط لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبهذا لعب قطاع النفط دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال مراحل التخطيط التنموى بما وفره من عوائد ضخمة انعكس أثرها على تدفق الإنفاق العام نحو إنشاء البنية التحتية وتشجيع نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولكن هذا الأثر التنموى الناتج من تمويل قطاع النفط أخذ فى التضاؤل وذلك لاتجاه السياسة الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الليبي وتنوع مصادر الدخل، كما تجدر الإشارة إلى أن نجاح سياسة التنمية يتوقف إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين الأنشطة المختلفة وكفاءة استخدام تلك الاستثمارات.

المشكلة البحثية: تنحصر مشكلة البحث فى إنخفاض مدى مساهمة الموراد الزراعية المتاحة بصفة عامة والمارد الرأسمالية بصفة خاصة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية الزراعية فى ظل إنخفاض نسبة الإنفاق الإستثماري الزراعى من الإنفاق الإستثماري الكلي، حيث إنخفض من حوالى ١٩% خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٥) إلى حوالى ١١.٢% خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٩) مما أثر سالباً على أداء القطاع الزراعى، ومن ثم إنخفاض معدلات التنمية الزراعية فى ليبيا، الأمر الذى تطلب معه توجيه السياسات الاقتصادية نحو زيادة إستثمارات القطاع الزراعى لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وتحقيق أعلى نسبة إكتفاء ذاتى ممكنة من السلع الإستراتيجية التى ينتجها هذا القطاع ، ومن ذلك اتضحت أهمية كل من المصرف الزراعي والمصرف الريفي في إقراض المنتجين الزراعيين بقروض زراعية ميسرة وخاصة للفئات ذوى الدخل المحدود، وهو يعتبر إضافة حقيقية للمؤسسات المالية والاجتماعية الليبية التى تهتم بمساعدة الفئات ذوى الدخل المحدود حتى يمكنها من تطوير أداؤها والمشاركة الفعالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يساعدها على تحسين دخلها ورفع مستوى معيشتها، ومن ثم الاتجاه بالمجتمع الليبى إلى آفاق التنمية الاقتصادية .

الهدف من البحث: يهدف البحث بصفة عامة إلي إبراز أهمية دور كل من المصرف الزراعي والمصرف الريفي الليبي في تمويل برامج التنمية الإقتصادية الزراعية والإجتماعية حتي يمكن الإرتقاء بمستوي معيشة العاملين بالقطاع الزراعي.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: يستند البحث على أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لشرح وتحليل مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع البحث المتمثلة في معادلات الاتجاه الزمني العام والأساليب والأدوات الإحصائية الأخرى التي تتطلبها أهداف البحث. وقد إعتمد البحث بصفة أساسية علي البيانات المنشورة في النشرة الإقتصادية لمصرف ليبيا المركزي والسجلات الإحصائية للجنة الشعبية العامة للتخطيط والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وكذلك سجلات المصرف الريفي، هذا بالإضافة لبعض البحوث والدراسات الإقتصادية العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية والمناقشة

أولا: معدلات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠٠٩): بإستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (١) يتبين أن مخصصات التنمية بلغت حوالي ٢٥٨٦ مليون دينار خلال

الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) وبلغت نسبة التنفيذ نحو ٨٥.٢%، في حين زادت المخصصات خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) إلى حوالي ١١٧٨٠ مليون دينار وبنسبة تنفيذ بلغت حوالى ٨٥%، ثم انخفضت إلى حوالي ٩٤٥٢.٧ مليون دينار وبنسبة تنفيذ ٨٣% بلغت حوالى ٥٦٦.٥ مليون دينار خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧). فى حين بلغت مخصصات التنمية الاقتصادية حوالى ٢٤٦.٦٠ مليون دينار بنسبة تنفيذ بلغت حوالى ٩٥.٣% عام ٢٠٠٩. وبلغ معدل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية حوالى ٧٩.٣٣% خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠٠٩).

جدول (١): مخصصات ومصروفات التنمية الاقتصادية الفعلية بليبيا خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٩)

البيان	المخصصات	المصروفات	معدل التنفيذ (%)
١٩٧٣-١٩٧٥	٢٥٨٥.٩	٢٢٠٣.٠	٨٥.٢
١٩٧٦-١٩٨٠	٨٨١٣.٢	٨٢٥٩.٠	٩٣.٧
١٩٨١-١٩٨٥	١١٧٨٠.٠	١٠٦٩٢.٨	٩٠.٨
١٩٨٦-١٩٩٠	٧٠٧٥.٦	٤١٥٣.٣	٥٨.٧
١٩٩١-١٩٩٥	٥٣٤٩.٥	٢٣٥١.٠	٤٥.٧
١٩٩٦-٢٠٠٠	٥٥٢٧.٠	٤٣٢٨.٣	٧٨.٣
٢٠٠١-٢٠٠٣	٨٩٢٠.٠	٧٢١٥.٧	٨٠
٢٠٠٤-٢٠٠٧	٩٤٥٢.٧	٧٩٢٠.٠	٨٣
٢٠٠٨	٢٣٧.٧٣	٢٣٢.٩٨	٩٨
٢٠٠٩	٢٤٦.٦٠	٢٣٥.١٢	٩٥.٣
١٩٧٣-٢٠٠٩	٥٩٩٨.٧٦	٤٧٥٩.١٢	*٧٩.٣٣

*** متوسط هندسى.**

المصدر: حسبت من:

(١) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا(١٩٧٠-٢٠٠٣) طرابلس، ليبيا، فترات مختلفة.

(٢) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا، سنوات متفرقة.

ثانيا: أهمية القروض الزراعية في نشاط التمويل الزراعي: يعتبر التمويل الزراعي ذا أهمية في التنمية الزراعية، حيث إنه مصدر لتوفير رأس المال اللازم للعمليات الإنتاجية الزراعية، ويعتمد جزء كبير من النشاط الزراعي على القروض الزراعية التي يقدمها المصرف الزراعي الليبى الذى يعتبر من أقدم المصارف في ليبيا. كما يعتبر الإقراض الزراعى مصدراً أساسياً من مصادر التمويل الزراعى الذى يوفر رؤوس الأموال اللازمة لنشاط الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى، وكذلك المساهمة فى توفير ما يحتاج إليه المقتصد القومى من سلع وخدمات، لذلك قامت الدولة بإنشاء مصارف متخصصة مثل المصرف الزراعى والمصرف الريفى ومصرف التنمية فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية. والهدف من إنشاء هذه المصارف هو إيجاد مؤسسات مالية تختص بتقديم القروض الزراعية والتسهيلات الإئتمانية للمزارعين تشجيعاً للقطاع الزراعى ومساهمة منه فى تنفيذ البرامج التنموية الزراعية لتلبية متطلبات السوق المحلى من السلع الغذائية النباتية والحيوانية. وسوف يتناول هذا الجزء من البحث دور وأهمية نوعين من المصارف المتخصصة فى منح القروض للمزارعين وهما المصرف الزراعى والمصرف الريفى.

(١) دورالمصرف الزراعى في تمويل الأنشط الإقتصادية الزراعية:

تأسس المصرف الزراعى عام ١٩٥٥ بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٧/١٩، وباشر المصرف الزراعى نشاطه عام ١٩٥٧ برأس مال قدره مليون دينار ليبى، وصدر القانون رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠ لتنظيم عمل المصرف الزراعى، وتم تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠ بموجب القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩. ويعتبر المصرف الزراعى من أهم المصارف المتخصصة فى ليبيا والذى يهدف إلى خدمة القطاع الزراعى الليبى. ويمارس المصرف الزراعى نشاطه من خلال ٤٦ فرعاً ومكتباً تقدم خدماتها للمنتجين الزراعيية بكافة مناطق ليبيا.

- أنواع القروض الزراعية التى يمنحها المصرف الزراعى:

يمكن تقسيم القروض التى يمنحها المصرف الزراعى وفقاً لتقرير المصرف الزراعى عام ٢٠٠٩ إلى:

(أ) من حيث الآجال: يقدم المصرف الزراعى ثلاثة أنواع رئيسية من القروض الزراعية وفقاً لآجالها وهى:

١- القروض الزراعية قصيرة الأجل: ومدتها من ٦ أشهر – ١٢ شهر برسم خدمة ٤-٥% وتمنح هذه القروض بهدف تمكين المزارع من تسيير العمليات الزراعية المتمثلة فى شراء البذور والأسمدة وتشغيل الحظائر والمصانع الزراعية وغيرها.

٢- القروض الزراعية متوسطة الأجل: وتتراوح مدتها من ٥-٨ سنوات وبرسم خدمة ٣.٥% وتمنح هذه القروض لغرض شراء الجرارات الزراعية وشق الترع والقنوات وشراء المضخات والآلات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى تربية الأغنام والأبقار وإنشاء المزارع السمكية وقوارب الصيد والصناعات الزراعية وغيرها.

٣- القروض الزراعية طويلة الأجل: وتتراوح آجالها من ١٠-١٢ سنة وبرسم خدمة ٣% وتمنح لأغراض حفر الآبار الكبيرة والبديلة وإقامة المزارع واستصلاح الأراضى وغيرها.

(ب) حسب نوع النشاط: تقسم القروض الزراعية التى يقدمها المصرف الزراعى حسب نوع النشاط إلى:

١- قروض الإنتاج النباتى وتمنح لإقامة المزارع الجديدة وتنمية المزارع القائمة وشراء الآلات والمعدات الزراعية والمضخات وتربية النحل والصوبات الزراعية وغرس الأشجار المثمرة وتسوية الأراضى.

٢- قروض الإنتاج الحيوانى وتمنح لتربية الأغنام والأبقار والأبل والدواجن بأنواعها وغيرها.

٣- قروض المشاريع المائية وتمنح لإنشاء الجوابى والفساقى لتجميع المياه ولحفر الآبار الجديدة وإقامة السدود ومنظومات الرى وغيرها.

٤- قروض الانتاج البحرى وتمنح للحصول على قوارب الصيد والجرافات وللصيانة وشراء معدات الصيد البحرى والمزارع السمكية وغيرها.

٥- قروض الصناعات التحويلية وتمنح لإقامة مصانع الدقيق والأعلاف ومعاجين الطماطم والصلصة والعصائر والمربات ومشتقاتها ومعلبات التين والسردين وعصر وتعبئة الزيتون وغيرها.

٦- قروض التشغيل وتمنح لتشغيل المصانع وحظائر الدواجن وشراء الأعلاف والمواشى والدواجن وشراء البذور والمبيدات والأدوية البيطرية وغيرها.

٧- قروض الخدمات وتمنح لإقامة ورش الصيانة والمجازر والسعات التبريدية التخزينية الثابتة والمتحركة والمشاتل بأنواعها وغيرها.

- التحليل الإحصائي لتطور القروض الزراعية التى يمنحها المصرف الزراعى وفقا لآجال استحقاقها خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٩):

لقياس أثر الفترة الزمنية على تطور القروض الزراعية التى يمنحها المصرف الزراعى الليبى تم استخدام أسلوب المتغيرات الصورية Dummy variables . وتم تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين الأولى هى الفترة (١٩٧٣-١٩٨٥) التى تم فيها استخدام الخطط الاقتصادية التنموية فى ليبيا والثانية هى الفترة (١٩٨٦– ٢٠٠٩). وهى تمثل فترة التحول الاقتصادى بدون استخدام الخطط الاقتصادية التنموية. ولأسلوب المتغيرات الصورية عدة صور جبرية مختلفة، وذلك وفقاً لعدد فترات الدراسة أو عدد المتغيرات الهيكلية المطلوب تواجدها فى الدالة، والشكل الأصلى للدالة سواء كان من النوع التجميعى أو الذى يأخذ شكل حاصل ضرب المتغيرات الصورية فى المتغيرات المستقلة الأخرى. وسوف يتم توصيف أسلوب المتغيرات الصورية الممكن استخدامها واختبارات الفروض الاحصائية لاختيار أفضل تلك الصور من ناحية وكذلك إظهار مدى فاعلية المتغيرات الهيكلية المتمثلة فى فترة الخطط الاقتصادية التنموية وفترة بدون خطط اقتصادية تنموية من ناحية أخرى.

ويتطلب تقدير المتغيرات الصورية فى دالة الإنحدار وجود متغير صورى ($D_{(0-1)}$) يأخذ قيم صفر خلال الفترة المطلوب قياس تأثيرها (فترة الخطط الاقتصادية التنموية)، وقيم واحد صحيح خلاف ذلك، باعتبار أن المتغير التابع (Y) يمثل القيم التقديرية للقروض الزراعية بأنواعها المختلفة وفقاً لآجال استحقاقها، والمتغير المستقل (X_t) يمثل متغير الزمن، وتوجد عدة حالات يمكن من خلالها استخدام المتغيرات الصورية للحكم على مدى تأثير فترة الخطط الاقتصادية التنموية (١٩٧٣ –

١٩٨٥)، وفترة التحول الاقتصادى بدون استخدام الخطط الاقتصادية التنموية (١٩٨٦ – ٢٠٠٩) والتى يمكن توضيحها كالتالى:

١- الحالة الأولى: وهى الحالة التى توضح عدم وجود تأثير معنوى بين الفترتين، ولذلك تم استخدام الفترة كاملة (١٩٧٣-٢٠٠٩) بدون استخدام المتغير الصورى، وتأخذ الدالة الشكل الرياضى التالى:

$\hat{Y}t = a_0 + Bo\ X_t \rightarrow (1)$

٢- الحالة الثانية: وهى تفترض وجود تأثير معنوى بين الفترتين وتفترض تغير الحد الثابت للمعادلة (a_0) أثناء الفترة الثانية وهو يعكس متوسط المتغير التابع فى حين يتم ثبات معامل الانحدار (Bo) وتأخذ الدالة الشكل الرياضى التالى:

$\hat{Y}t = a_0 + a_{1D} + Bo\ X_t \rightarrow (2)$

وللتأكد من تأثير فترة الخطط الاقتصادية التنموية وفترة التحول الاقتصادى يتم اختبار فرض العدم الذى يعنى عدم وجود تأثير ($Ho: a_1=0$) وفى حالة رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البديل بمعنى تأثير تلك الفترتين على المتغير التابع ويتم تقسيم المعادلة (2) إلى معادلتين كالتالى:

$\hat{Y}t = a_0 + Bo\ X_t$ الفترة الأولى

$\hat{Y}t = (a_0 + a_1) + BX_t$ الفترة الثانية

- أثر التحولات الاقتصادية على القروض الزراعية المقدمة من المصرف الزراعى:

شهدت الفترة السابقة لعام ١٩٨٥ سياسات متعددة للتدخل الحكومى المباشر أو غير المباشر فى توجيه الموارد الاقتصادية الليبية متمثلة فى الخطط الاقتصادية التنموية، بينما فى الفترة التالية لعام ١٩٨٥ اتجهت الدولة إلى سياسة التحول الاقتصادى، وتعتبر الآثار المترتبة على برنامج التحول الاقتصادى الليبى هى محصلة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بتلك التحولات.

وللتعرف على أثر التحولات الاقتصادية الايجابية والسلبية على القروض الزراعية المقدمة من المصرف الزراعى، تم استخدام أسلوب المتغيرات الصورية حيث قسمت الفترة الزمنية موضع الدراسة إلى فترتين، الفترة الأولى (١٩٧٣-١٩٨٥) تمثل فترة الخطط الاقتصادية التنموية، والفترة الثانية (١٩٨٦-٢٠٠٩) تمثل فترة التحول الاقتصادى، وتم الاعتماد على متغير صورى (X_2t) بقيمة صفر للفترة الأولى وبقيمة (١) للفترة الثانية ليعكس أثر التحولات الاقتصادية على القروض الزراعية المقدمة من المصرف الزراعى. وفيما يلى استعراض أثر تلك التحولات.

- أثر سياسة الخطط التنموية الاقتصادية (١٩٧٣-١٩٨٥) وسياسة التحول الاقتصادى (١٩٨٦-٢٠٠٩) على قيم القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعى وفقاً لآجالها:

إستناداً إلى البيانات الموضحة بجدول (٢) والتحليل الإحصائى لتلك البيانات والمعادلات أرقام (١، ٢، ٣) بجدول (٣) لإظهار أثر تلك السياسات على تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل تبين من معاملات الإنحدار المقدرة أن قيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايد معنوياً إحصائياً بمقدار تزايد سنوى بلغ حوالى ٥٦٨.١ مليون دينار تمثل حوالى ١٠.٣% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٥٥٠٨ مليون دينار خلال فترة سياسة الخطط التنموية الاقتصادية (١٩٧٣-١٩٨٥). كما أخذت تلك القروض اتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بمقدار تناقص سنوى بلغ حوالى ٨٢٢.٥ مليون دينار بنسبة متناقصة بلغت قرابة ٩.٣% من المتوسط السنوى الاجمالى من القروض الزراعية قصيرة الأجل البالغ حوالى ٨٨٧٩ مليون دينار خلال الفترة الثانية (١٩٨٦ – ٢٠٠٩). ويمكن القول أن فترة التحول الاقتصادى كان لها أثر سلبى على قيم القروض الزراعية قصيرة الأجل. ويمكن تفسير ذلك أن معظم المزارعين اتجهوا لأقتراض القروض الزراعية المتوسطة الأجل وطويلة الأجل ذات القيمة الأعلى للاستفادة منها فى زيادة دخولهم بأكثر مما يحصلون عليه من القروض الزراعية قصيرة الأجل.

ولمعرفة أثر تلك السياسات السابق ذكرها على تطور القروض الزراعية متوسطة الأجل يتضح من المعادلات أرقان (٤ ، ٥، ٦) بجدول (٣) أن هناك زيادة مستمرة معنوية إحصائيا لتلك القروض خلال فترتى الدراسة (١٩٧٣ – ١٩٨٥)، (١٩٨٦ – ٢٠٠٩) حيث زادت من حوالى ٣٩٣.٩ مليون دينار سنوياً تمثل قرابة ١٠.٤٠% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٣٨٠٢ مليون دينار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٤١٣.٤ مليون دينار سنوياً تمثل حوالى ١٧.٤% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٨٠٩٧ مليون دينار خلال الفترة الثانية، مما يوضح الأثر الايجابى لسياسة التحول الاقتصادى على تطور إجمالى القروض الزراعية متوسطة الأجل.

أما بالنسبة لمعرفة أثر تلك السياسات على تطور القروض الزراعية طويلة الأجل يتضح من المعادلات أرقام (٧ ، ٨، ٩) بجدول (٣) أن تلك القروض أخذت اتجاهاً متناقصاً بمقدار تناقص سنوى بلغ حوالى ١٩٥.٩ مليون دينار بنسبة تناقص بلغت قرابة ١١% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ١٧٦٩ مليون دينار خلال الفترة الأولى (١٩٧٣ – ١٩٨٥) إلا أن تلك القروض الزراعية طويلة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بمقدار تزايد سنوى بلغ حوالى ١٣٠٣.٩ مليون دينار تمثل قرابة ١٦.٥٧% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٧٨٦٥ مليون دينار خلال الفترة الثانية مما يوضح الأثر الايجابى لفترة التحول الاقتصادى على قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل الممنوحة من المصرف الزراعى لأن الحكومة الليبية قامت بضخ الأموال للمصرف الزراعى لتعويض جزء من سنوات الحصار الاقتصادى والسياسى المفروض على ليبيا والسعى لتحقيق التنمية الزراعية من خلال تنفيذ المشاريع الزراعية طويلة الأجل بالأموال التى تم اقتراضها من المصرف الزراعى.

وفيما يتعلق بمعرفة آثار تلك السياسات على تطور إجمالى القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعى توضح المعادلات أرقام (١٠، ١١، ١٢) بجدول (٣) أن تلك القروض فى حالة زيادة مستمرة معنوية إحصائيا للفترة الأولى قدرت بحوالى ٧٣٣.٥ مليون دينار تمثل حوالى ٦.٦% من المتوسط السنوى تلك القروض البالغ حوالى ١١.١ مليون دينار خلال الفترة الأولى. ازدادت إلى حوالى ٢٨٩٦.٨ مليون دينار تمثل حوالى ١١.٧٧% من المتوسط السنوى لتلك القروض البالغ حوالى ٢٤.٦٢ مليون دينار خلال الفترة الثانية مما يوضح الأثر الايجابى لفترة التحول الاقتصادى على إجمالى القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعى الأمر الذى من شأنه أن يؤثر إيجابياً على المشاريع الزراعية التى تخدم وتحقق أهداف التنمية الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعى لجعله أحد القطاعات الرائدة فى المقتصد الليبى.

(٢) دورالمصرف الريفي في تمويل الأنشط الإقتصادية الزراعية:

يعتبر المصرف الريفى حديث النشأة فى ليبيا، حيث بدأ نشاطه كمؤسسة تمويلية مستقلة عام ٢٠٠٣، ويهدف المصرف إلى منح القروض الزراعية الميسرة للفئات ذوى الدخل المحدود، وهو يعتبر إضافة حقيقية للمؤسسات المالية والاجتماعية الليبية التى تهتم بمساعدة الفئات ذوى الدخل المحدود حتى يمكنها من تطوير أداؤها والمشاركة الفعالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يساعدها على تحسين دخلها ورفع مستوى معيشتها، ومن ثم الاتجاه بالمجتمع الليبى إلى آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف المصرف الريفى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تقديم القروض النقدية والعينية للفئات محدودة الدخل من الأفراد والتشاركيات لمشاركتهم فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل مشروعات الانتاج الزراعى والحيوانى والبحرى والصناعى والحرفى والخدمى، مما يمكن هذه الفئات من المساهمة فى هذه الأنشطة الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشى.
٢- جذب الاستثمارات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الانتاجية فى قرى وريف ليبيا.
٣- تقديم المساعدات الفنية للمشروعات الانتاجية الخدمية المرفقية مما يساعد على تحقيق أغراضها.
٤- فتح حسابات إيداع للمستفيدين من قروض المصرف الريفى وتقديم الخدمات المصرفية لهم.

جدول (٢): تطور القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي الليبى بالألف دينار خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٩)

السنوات	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	إجمالى القروض الزراعية
١٩٧٣	٢٧٨٣	٣٢٠٨	١٤٤٥	٧٤٣٦

١٩٧٤	٤٥٧٠	٤٧٠٤	١٩٢٥	١١١٩٩
١٩٧٥	٣٨١١	٣٩٨٥	١١٢٧	٨٩٢٣
١٩٧٦	٣٨١٢	١٩٢٥	٣١١٣	٨٨٥٠
١٩٧٧	٥٥٧٠	١٨٣٩	٢٦٠٥	١٠٠١٤
١٩٧٨	٦٣٤٢	٦٧١١	١٧٦٤	١٤٨١٧
١٩٧٩	٨٠٣٧	٤٠٣١٢	١٠٩٠	١٣١٥٨
١٩٨٠	٢٧٠٦	١٥٧٢	٨٣٤	٥١١٢
١٩٨١	١٠٥٧٦	٢٩٦٠	١٨٣٨	١٥٣٧٤
١٩٨٢	٦٦٠٠	٤٥٧٤	٣٣٧٩	١٤٥٥٣
١٩٨٣	٣٧٠٠	٦٤٠٠	١٨٢٤	١١٩٢٤
١٩٨٤	٧٥٧٠	٣٩٨٠	١٠٤٢	١٢٥٩٢
١٩٨٥	٥٥٢٧	٣٥٤٠	١٢٣٦	١٠٣٠٣
(١٩٨٥-١٩٧٣)	**٥.٥٠٧**	**٣.٨٠٠**	**١.٧٦٩**	**١١١٠٠**
١٩٨٦	٢٩٥٣	٤٤٢٨	١٨٨٠	٩٢٦١
١٩٨٧	٤٦٦٠	٤٠٢٥	٢٧٥٣	١١٤٣٨
١٩٨٨	٤٦٣٠	٦٥٢٠	٤٨٥٠	١٦٠٠٠
١٩٨٩	١٣١٢٤	٨٧٧٥	٩٩٣٢	٣١٨٣١
١٩٩٠	٧٤٧١	٤٧٧٠	٦٨٠٤	١٩٠٤٥
١٩٩١	١١٤٤٤	٣٥٩٥	٣٥٠٨	١٨٥٤٧
١٩٩٢	٦٠٦٣	٣٣٧٠	٢٨٠٥	١٢٢٣٨
١٩٩٣	١٢٩٩٧	٢٠٩٤	٩٦٧	١٦٠٥٨
١٩٩٤	٩٣٩١	١٧٩٥	٧٣٥	١١٩٢١
١٩٩٥	١٣٤٠٠	٢٦٦٠	٢٠٩٢	١٨١٥٢
١٩٩٦	١١٥٠٠	٨٧١٠	٣٨٦٢	٢٤٠٧٢
١٩٩٧	١٠٤٤٠	٦٢٠٨	٢١٣٤	١٨٧٨٢
١٩٩٨	١٢٧١٠	٥١٣٠	٣١٠٠	٢٠٩٤٠
١٩٩٩	١٤٧٠٠	١٠٥٠٠	٢٠٠٠	٢٧٢٠٠
٢٠٠٠	٢٥٨٠٠	١٠٢٠٠	١٤٠٠	٣٧٤٠٠
٢٠٠١	١٩٢٠٠	١١١٠٠	٦٢٠٠	٣٦٥٠٠
٢٠٠٢	٩٠٠٠	٥٤٥٠٠	٥٥٠٠٠	١١٨٥٠٠
٢٠٠٣	٣٧١٠	٢٤٠٦٧	٥٢٢٢١	٧٩٩٩٨
٢٠٠٤	١٧٢٩	٢٧٧٠	٣٣٦٠	٧٨٥٩
٢٠٠٥	٩٩١٦	٢٤٨٥	١١٦٩	١٣٥٧٠
٢٠٠٦	١٠٠٠	٣٨٦٠	٨٤٩٠	١٣٣٥٠
٢٠٠٧	٢٦٦٠	٨٦٦٠	١٠٣٤	١٢٣٥٤
٢٠٠٨	٣٢٨٧	٣٥٠٠	٣٦٠٠	١٠٣٨٧
٢٠٠٩	١٣١٨	٦٠٠	٢٩٠٠	٤٨١٨
(٢٠٠٩-١٩٨٦)	**٨٨٧٩**	**٨٠٩٧**	**٧٨٦٥**	**٢٤٦١٩**
(٢٠٠٩-١٩٧٣)	**٧٦٩٥**	**٦٥٨٨**	**٥٥٦٧**	**١٩٨٦٨**

المصدر: سجلات المصرف الزراعى – ليبيا

جدول (٣): التقدير القياسى لأثر التحولات الاقتصادية على إجمالى القروض الزراعية بالمليون دينار الممنوحة من المصرف الزراعى خلال فترتى الخطط التنموية والتحولات الاقتصادية فى ليبيا.

المتغير التابع	النموذج	R^2	F	رقم النموذج
القروض قصيرة الأجل	$\hat{Y}= 1531.2 + 568.1T + 28321D_1 - 1390.6D_2$ (17.69) (4.67) (-10.63)	٠.٩١	١١٥.٦	١
الفترة الأولى	$\hat{Y}= 1531.2 + 568.1T$			٢
الفترة الثانية	$\hat{Y}= 4063.3 - 822.5T$			٣
القروض متوسطة الأجل	$\hat{Y}= 3802.2+393.9T - 21726.5D_1 + 1020.4D_2$ (0.76) (-3.81) (5.01)	٠.٤٥	١٤.٢	٤
الفترة الأولى	$\hat{Y}= 3802.2 + 393.9T$			٥
الفترة الثانية	$\hat{Y}= 1627.7 + 1414.3T$			٦

القروض طويلة الأجل الفترة الأولى الفترة الثانية	$\hat{Y}$= 1786.3–195.9T – 30956.8D_1 + 1499.8D_2 (-0.27) (-3.93) (5.34) $\hat{Y}$= 1786.3 – 195.9T $\hat{Y}$= -29170.5 + 1695.7T	٠.٥٠	١٦.٧	٧ ٨ ٩
إجمالى القروض الفترة الأولى الفترة الثانية	$\hat{Y}$= 11096.5 + 773.5T–38500D_1 + 2096.3D_2 (0.58) (-2.62) (4.0) $\hat{Y}$= 11096.5 + 773.5T $\hat{Y}$= -27403.5 + 2869.87T	٠.٣٩	١١	١٠ ١١ ١٢

حيث $\hat{Y}$ هي القيمة المقدرة للقروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي بالمليون دينار والتي توضح نوعيتها في خانة البيان . T هي الزمن حيث T = (١، ٢، ٣ ...٣٧) ، D_1 متغير صوري يعبر عن السياسة الإقتصادية المتبعة ، حيث الفترة الأولي تمثل فترة الخطط التنموية (١٩٧٣ – ١٩٨٥) للسنوات (١، ٢،.....١٣) تأخذ صفراً ، أما الفترة الثانية فترة التحول الإقتصادي (١٩٨٦ – ٢٠٠٩) للسنوات (١٤، ١٥.....٣٣) تأخذ واحد صحيح ، D_2 = حاصل ضرب الزمن X المتغير الصوري ، والرقم بين القوسين يشير إلي قيمة T المحسوبة ، ** تعنى مستوي المعنوية عند ٠.٠١ ، * تعني مستوي المعنوية عند ٠.٠٥ ، .

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS لبيانات جدول (٢).

٥- توضيح الفرص الاستثمارية التى يمكن استثمارها للفئات محدودة الدخل للمساعدة فى توسيع قاعدة النشاط الاقتصادى ورفع مستواهم المعيشى.

يتبين مما سبق أن المصرف الريفى يهتم بالفئات محدودة الدخل من خلال قروض ميسرة لاستخدامها فى مشروعات اقتصادية إنتاجية وحرفية وخدمية، وبذلك تستبعد القروض العقارية والاجتماعية والتجارية من أنشطة المصرف الريفى، وبهذا يتضح أن قروض المصرف الريفى تحقق دخل إضافى وليس دخل بديل بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

- أنواع قروض المصرف الريفى:

يمنح المصرف الريفى قروضاً نقدية وعينية ميسرة تتراوح قيمتها بين ٥٠٠-١٠٠٠٠ دينار ليبى بسعر فائدة ٢% من قيمة القرض وفق أنواع القروض التالية:

(١) قروض قصيرة الأجل: وهى قروض نقدية لا تزيد آجالها عن سنة واحدة، وتمنح للتشاركيات أو الأفراد وتسدد دفعة واحدة، وهى قروض موسمية تمنح دفعة واحدة كالقروض التى تمنح فى موسم الحصاد وجنى التمور والزيتون وغيرها من المحاصيل الزراعية وتربية النحل والدواجن والأغنام ومواسم الصيد البحرى، وترد قيمة القرض بالكامل فى نهاية الموسم بحيث لا تزيد مدة القروض الموسمية عن سنة واحدة.

(٢) قروض متوسطة الأجل: وهى قروض تمنح على دفعات وتسدد على أقساط شهرية فى مدة تتراوح بين ٥٠-٨٠ شهراً حسب نوع القرض، مع فترة سماح تتراوح من ٣-٦ شهور وفقاً لاستخدامات القرض. وينقسم هذا النوع من القروض إلى ثلاثة أنواع: (أ) قروض فردية نقدية وعينية، (ب) قروض بنظام المشاركة نقدية وعينية، (ج) قروض تشاركية نقدية وعينية، علماً بأن فترة السداد ٥٠ شهراً وفترة السماح من ٣-٦ أشهر حسب نوع النشاط.

- تطور قيم القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الريفى وفقاً لنوع النشاط:

باستعراض بيانات الجدول رقم (٤) يتضح أن متوسط قيم القروض الريفية الممنوحة من المصرف الريفى فى المجال الزراعى بلغت حوالى ٤.٠٥ مليون دينار ليبى خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ وبلغ متوسط القروض الممنوحة من المصرف الريفى فى المجال الحيوانى قرابة ٢٢.٨ مليون دينار ليبى خلال نفس الفترة السابقة، بينما بلغ متوسط قيمة قروض المجال البحرى حوالى ٧٦٥ ألف دينار ليبى، فى حين بلغ متوسط قيمة القروض فى المجال الصناعى حوالى ٥.٦ مليون دينار ليبى خلال الفترة السابقة، وحوالى ١١.٩ مليون دينار ليبى، قرابة ٣٣.٤ مليون دينار ليبى فى المجال الحرفى والخدمى خلال الفترة السابقة على الترتيب.

جدول (٤): تطور القروض الممنوحة من المصرف الريفى وفقاً لنوع النشاط بالقيم الحقيقية بالألف دينار خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٠

السنه	حيوانى	%	زراعى	%	بحرى	%	صناعى	%	حرفى	%	خدمى	%	المجموع
٢٠٠٣	٨٧٠٣	٧٨	١٢٧٦	١١	٤٠	١	٣١٦	٣	٤٠٩	٤	٣٩٨	٣	١١١٤٢
٢٠٠٤	٢٢٤٠٣	٦٥	٣١٤٩	٩	٤٨١	٢	١١٥٢	٣	٣٣٧٨	١٠	٣٧٨٦	١١	٣٤٣٤٩
٢٠٠٥	٢١٧٥٩	١٧	٥٩٦١	٥	٢٤٢	١	٥٣٢٨	٤	١٣١٧١	١٠	٨١١٥٩	٦٣	١٢٧٦٢٠
٢٠٠٦	٦٣٨٠٩	٣٩	٧٤٤٠	٤	٣٣٥١	٢	١١٤٢٩	٧	٢٨٣٧٦	١٧	٥١٨٣	٣٠	١٦٥٥٨٨
٢٠٠٧	٣٠٥٠٧	٢٢	٦٠٦٧	٤	٩٤١	١	١١٦٤٣	٨	٢٠٣٤١	١٥	٧٠٦١٦	٥٠	١٤٠١١٥
٢٠٠٨	٨٤٠٣	٢٤	١٧٦٠	٥	١٤٠	١	٢١٥٧	٦	٥٣٤٤	١٦	١٦٤٠٧	٤٨	٣٥٢١١
٢٠٠٩	١١٠٦١	١٨	٢٦٢٨	٤	٦١٨	١	٦٣٤٥	١٠	١٣١٤٤	٢١	٢٩٢٩٣	٤٦	٦٣٠٨٩
٢٠١٠	١٥٦٧٠	٣٠	٤١٥٣	٨	٣٠٩	١	٦٦٩٠	١٣	١١٠٥٤	٢١	١٤٢٣٥	٢٧	٥٢١١٦
المتوسط السنوى	٢٢٧٩٥	٢٩	٤٠٥٤.٢٥	٥	٧٦٥.٢٥	١	٥٦٣٢.٥	٧	١١٩٠٢.١٣	١٥	٣٣٣٨٥	٤٣	٧٨٥٢٨.٧٥

المصدر: جمعت وحسبت: من التقرير السنوى للمصرف الريفى، أعداد متفرقة.

المراجع

المصرف الريفى - التقرير السنوى - أعداد متفرقة.

المصرف الزراعي – **تقارير سنوية متفرقة** – ليبيا.

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (١٩٩٨) – **منجزات التنمية الاقتصادية والإجتماعية خلال ثمانية وعشرون عاماً** ، طرابلس ، ليبيا ، إبريل.

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (٢٠٠٤) – **التنمية الاقتصادية في ليبيا (١٩٧٠-٢٠٠٣)** – طرابلس ، ليبيا، نوفمبر.

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة (١٩٩٦) – **تقييم السياسات الاقتصادية في الجماهيرية**، طرابلس ، ليبيا ، مارس.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: **التقرير الوطنى للتنمية البشرية ١٩٩٩**- طرابلس، ليبيا،١٩٩٩.

جابر أحمد بسيوني (٢٠٠٢) – **أثر سياسة التحرر الإقتصادي علي الإستثمار الزراعي ودور بنك التنمية والإئتمان الزراعي في تمويل الإستثمارات الزراعية** ، مؤتمر المنيا الأول للعلوم الزراعية والبيئة (٢٥ - ٢٨ مارس ٢٠٠٢) ، مجلة البحوث والتنمية الزراعية بالمنيا ، مجلد (٢٢) رقم (٢) .

جابر أحمد بسيوني وآخرون (٢٠٠٤) – **أثر تغيير السياسات الزراعية علي دور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في تمويل إنتاج الحاصلات الحقلية في مصر** ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد (١٤) ، العدد (١) ، القاهرة ، مارس.

حسين الحسين (٢٠٠٥) **دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في تحفيز الإستثمار في التقنية الملائمة للبيئة**، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ، مجلد (٢٣).

ربيعة خالد خليفة (٢٠٠٦) **السياسة الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية الثروة الحيوانية بالجماهيرية** ، رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عمر المختار.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون (٢٠١٠)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**- كلية التجارة-جامعة الاسكندرية.

مصرف ليبيا المركزي (٢٠٠٩) إدارة البحوث والإحصاء ، **النشرة الاقتصادية** ، مجلد (٤٩) ، الربع الثاني.

ميلود جمعه الحاسية (دكتور) **النقود والمصارف والنشاط الاقتصادى، منشورات مركز البحوث والعلوم الاقتصادية**، الطبعة الثانية، بنغازى – ليبيا ،١٩٩٥ .

ناصر محمد على المسلاني (٢٠٠٧) **دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا** - رسالة ماجستير – جامعة عمر المختار – قسم الاقتصاد الزراعى.

نورى أحمد سعيد (٢٠٠٨) **الائتمان الزراعى وأثره على تنمية قطاع الزراعة فى الجماهيرية**- رسالة ماجستير – قسم الائتمان الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عمر المختار – ليبيا.

Barry R. and Ralph M., (1988) Quantitative Analysis for Management, 3rd Edition, Allyn Baron Inc., U.S.A.

Brillinger, David R., (1963) Time Series Data Analysis and Theory, Holt, Rinehart and Winstor, N.Y.

Draper, N.R. and H. Smith, (1977) Applied Regression Analysis, Wiley, New York.

Johnston, J., (1963) Econometric Methods, McGraw-Hill Book Co., New York.

THE IMPORTANCE OF AGRICULTURAL AND THE RURAL BANK IN FINANCING AGRICULTURAL DEVELOPMENT EXPENDITURE IN LIBYA

ABSTRACT

The research problem is confined to decline in the contribution of agricultural resources generally available, and capitalist resources particularly to finance of agricultural economic development programs under the low proportion of agricultural investment expenditure of the total investment expenditure, which decreased from about 19% during the period (1973-1985) to about 11.2 % during the period (1986-2009), which impact negatively on the performance of the agricultural sector, and then low rates of agricultural development in Libya, which required him directing economic policies towards increasing investments of the agricultural sector to achieve the objectives of the desired development, achieve the highest rate of self-sufficiency possible strategic commodities produced by this sector, and it became clear the importance of each of the Agricultural Bank and Rural Bank in lending to agricultural producers loans agricultural accessible and special categories of low-income, which is a real addition to financial institutions and social Libyan interested in assisted groups low-income so that they can develop their performance and active participation in various economic

activities, helping them to improve their income and raise their standard of living, and then trend Libyan community to the economic development prospects.

The research aims in general to highlight the importance of the role of each of the Agricultural Bank and the Libyan Rural Bank in financing agricultural economic development programs, social, even can raise the level of living of employees in the agricultural sector.

A study the evolution of the value of short-term agricultural loans it took years growing trend statistically significantly increased by increasing an annual rate of about 568.1 million dinars, representing about 10.3% of the annual average of such loans of about 5508 million dinars during the period of the policy of economic development plans (1973-1985). It also took those loans-year declining trend statistically significantly by decreasing the annual rate of about 822.5 million dinars by decreasing amounted to approximately 9.3% of the total annual average of short-term agricultural loans of about 8879 million dinars during the second period (1986 - 2009). It could be argued that the period of economic transformation has had a negative impact on the values of short-term agricultural loans. This can be explained that most of the farmers turned to borrow medium-term agricultural loans and long-term with the highest value to take advantage of them to increase their incomes more than what they get from the short-term agricultural loans.

As shown by the study of the evolution of the value of medium-term agricultural loans that there is a continuous increase significantly statistically for such loans during the two periods of the study (1973 - 1985), (1986 - 2009), increased from about 393.9 million dinars annually representing approximately 10.40% of the annual average for those loans of about 3802 million dinars during the first period to about 1.4134 billion dinars annually representing about 17.4% of the annual average of such loans of about 8097 million dinars during the second period, which demonstrates the positive impact of the policy of economic transformation on the evolution of the total medium-term agricultural loans.

As shown by the study of the evolution of the value of long term agricultural loans that those loans took a decreasing trend by decreasing annual rate of about 195.9 million dinars by decreasing amounted to approximately 11% of the annual average of such loans of about 1769 million dinars during the first period (1973 - 1985), but the those long-term agricultural loans took a general trend growing significantly statistically by growing an annual rate of about 1.3039 billion dinars, representing approximately 16.57% of the annual average of such loans of about 7865 million dinars during the second period, which illustrates the positive impact of the economic transformation on the value of agricultural loans long-term granted Agricultural Bank because the Libyan government has pumped funds for the Agricultural Bank to offset part of the years of economic and political blockade imposed on Libya and seek to achieve agricultural development through the implementation of agricultural projects, long-term funds that have been borrowed from the Agricultural Bank.

With regard to knowledge of the effects of these policies on the development of the total agricultural loans granted by the Agricultural Bank

shows that those loans in the case of a continuous increase significantly statistically for the first period were estimated at about 733.5 million dinars, representing about 6.6% of the annual average of such loans of about 11.1 million dinars during the first period. Increased to about 2.8968 billion dinars, representing about 11.77% of the annual average of such loans of about 24.62 million dinars during the second period, which demonstrates the positive impact of a period of economic transformation on the total agricultural loans granted by the Agricultural Bank which would have a positive impact on the agricultural projects that serve and achieve the objectives of agricultural development for the advancement of the agricultural sector to make it one of the leading sectors in the Libyan economy.

Review the values of rural credit granted by the Rural Bank in the field of agriculture amounted to about 4.05 million Libyan Dinar during the period 2003-2010 and the average loan granted by Rural Bank in the field of animal nearly 22.8 million dinars Libby during the same previous period, while the average value of loans maritime domain about 765 thousand Libyan dinars, while the average value of loans in the industrial area of about 5.6 million Libyan dinars during the previous period, and about 11.9 million Libyan dinars, nearly 33.4 million Libyan dinars in the literal field and the service during the previous period, respectively.

In the light of what illustrated by the results it recommends the following :

- Work to increase the amount of agricultural investment to agriculture even be able to achieve the highest possible efficiency of utilization of available genie has.
- The need to encourage investment in agricultural projects in order to play a leading role in agricultural development.
- It is too important to provide the producer by confessional agricultural loans because of their active role in agricultural development.